المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 06-12-2006
الصفحـات : 9
العـــدد : 10235
المسلسل : 38

ملف صحفي

اعتصام بيروت

السفير السعودي: الشارع يزيد الأزمة والاحتقان والحقد

لغة الحوار معطلة في لبنان والمعارضة تصعّد نهاية الأسبوع ورئيس الحكومة يؤكد أن لا خيار إلا لغة العقل والحوار

بيروت: «الشرق الأوسط»

لا تزال الحلول التي يعمل من اجلها اكثر من طرف عربي ولبناني مفقودة في ظل استمرار التشنج السياسي والشعبي على الساحة اللبنانية. واستمر امس الاعتصام الذي تنفذه قوى المعارضة اللبنانية في وسط بيروت للمطالبة برحيل رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذي كرر دعوته المعارضة الى «لغة العقل والحوار»، محذراً من ان «استمرار الوضع يعني اننا ندخل بلدنا في اتون مصالح الآخرين». وفي المقابل، اكد مصدر في المعارضة لـ«الشرق الاوسط» امس انها ستنتظر حتى نهاية الاسبوع لحدوث اختراق ما في المواقف والا فانها ستصعّد موقفها وتتخذ خطوات اخرى.

وفي السرايا الكبيرة، تواصلت الزيارات التي تقوم بها القوى السياسية والوفود الشعبية دعماً للحكومة ورئيسها الذي قال امام احد الوفود: «اننا لن نقول يوماً اننا ضد حكومة الوحدة الوطنية، لكن الحكومة ليست مكاناً للتعطيل بل هي مكان للتفعيل ولاتخاذ القرارات»، مشيراً الى «ان المعارضة تريد ان تضع يدها على الحكومة من خلال الثلث المعطل ليصبح بإمكانها تعطيل الجلسات وإسقاط الحكومة عندما تريد ايضاً».

وكشف الرئيس السنيورة ان فريق المعارضة لا يزال متمسكاً بطرحه المتمثل بالثلث المعطل.

واكد مجدداً انه «ليس امامنا خيار غير لغة العقل والحوار والا فنحن ندخل بلدنا في اتون مصالح الآخرين الذين يريدون استعمال هذا البلد من اجل حل مشاكلهم وايضاً خوض حروبهم على الاراضي اللبنانية».

وقال امام وفد من تجمع بيروت زاره تأييداً للحكومة ولمواقفه الوطنية:« لا شك في ان وطننا يمر في مرحلة دقيقة جداً تتطلب درجة عالية والتبصر والحكمة ووضوح الرؤية والحزم في آن واحد. ولا شك في اننا على مدى المرحلة الماضية ومنذ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري يعيش البلد في مرحلة دقيقة جداً. وهي استمرار ـ ولو بطريقة اخرى ـ لما كنا نعاني منه على مدى السنوات وقبل اغتيال الرئيس الشهيد من ظروف صعبة تتعلق بعدم قدرة البلاد عن التعبير عن رأيها بحرية، وتحقيق ما يصبو اليه اللبنانيون بأن يكون بلدهم مستقلاً وسيداً ويستطيعون معالجة المشاكل التي تراكمت على مدى سنوات من الحروب».

وأضاف:«نحن عانينا من عملية التمديد (لرئيس الجمهورية اميل لحود) وتبعاتها ومن عملية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. ثم تألقت هذه الحكومة نتيجة الانتخابات التي اتت على اساس قانون العام 2000 مع كل حسناته وسيئاته. ولكن ما يسري على هذا القانون عندما طبق في 2005، يسري ايضاً عليه عندما طبق في السنة 2000، والحديث عنه يجب ان لا يجعل البعض يرى فقط كيف طبق في السنة 2005 بل ايضاً كيف طبق في السنة 2000. وتداعياته ونتائجه». مشيراً الى ان الحكومة حرصت على «ان تمارس بمنطق الوفاق الوطني وروح الدستور جميع القرارات التي اتخذتها. والجميع يعرف ان ما من قرار اتخذته الحكومة الا وجاء نتيجة توافق باستثناء قرار واحد هو المحكمة ذات الطابع الدولي والذي أدى منذ سنة وعند اغتيال النائب الشهيد جبران تويني الى اعتكاف بعض الزملاء الوزراء وكان هذا القرار الوحيد الذي اتخذ بالتصويت. وفي الحوار أيضا كان الموضوع الأول هو المحكمة الدولية الذي توافقنا عليه، لكن المشكلة هي أننا نتوافق على المبدأ ولكن عندما نصل الى التفاصيل او الى التطبيق او الترجمة على الأرض نجد التلكؤ».

وتطرق الرئيس السنيورة الى موضوع المشاركة، فقال: «فجأة رأينا أن كل البلد أخذ الى المكان الذي أصبحنا فيه عرضة لهذا الهجوم البربري الوحشي الذي تعرض له لبنان في 12 يوليو (تموز)، وانتقلنا فجأة الى قضية اخطر بكثير من موضوع المشاركة من دون استشارة أحد. ورغم ذلك عندما حصلت الواقعة كان هناك موقف اتخذته الحكومة وهو موقف وطني يمليه علينا دورنا والذي يأخذنا نحو القرار الصحيح وهو مواجهة العدوان الإسرائيلي بشتى الطرق. ووقف اللبنانيون جميعا واحتضنوا بعضهم البعض».

وأضاف:«الحكومة كانت في الطليعة. وقفت الى جانب الحق واللبنانيين وأخذت على عاتقها ـ كما سماها الجميع انذاك ـ المقاومة السياسية، حيث حافظت على الوحدة بين اللبنانيين وبادرت الى تطوير النقاط السبع وتعديل القرار 1701 بما يتناسب مع حق لبنان ووقف اطلاق النار وإرسال الجيش الى الجنوب، وحققت الانسحاب الاسرائيلي الذي جاء نتيجة الجهد الذي بذلته الحكومة باسم كل اللبنانيين».

وأفاد السنيورة: «نحن لم نترك وسيلة إلا واتبعناها من اجل الانفتاح .. وهناك عدد من الدول العربية والموفدين العرب يعملون حاليا على تطوير بعض الأفكار، ونحن نقوم بكل المساعي الآيلة لذلك ونتمنى ان تفرز نتائج ان شاء الله، ونحن نؤكد اننا نقف سدا منيعا ضد احداث أي انقلاب في لبنان، ونحن متمسكون بالحريات في البلد وبان الدولة يجب ان تعود وتكون صاحبة السلطة الوحيدة على الاراضي اللبنانية، ولا يمكن ان نقبل ان يأتي كل يوم من يعطينا دروسا في العروبة وتصنيفا بالوطنية».

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 06-12-2006 العـــدد : 10235
الصفحـات : 9 المسلسل : 38

هـذا، ولـم تتوقف حركة السفيرين السعودي عبد العزيز خوجة والمصري حسين ضرار باتجاه القيادات اللبنانية سعياً الى تقريب وجهات النظر. وقد طالب السفير السعودي بعد لقائه البطريرك الماروني نصر الله صفير بضرورة انهاء هذه الامور في اسرع وقت ممكن بالعقل والحكمة وباتباع الطرق الدستورية وعدم اللجوء الى الشارع. وقال: «استمعت الى شكر غبطته لخادم الحرمين الشريفين الشريفين وللمملكة على ما قدمته وعلى بيان جلالته بدعوة اللبنانيين الى الوحدة واتباع العقل والطرق الدستورية والتشريعية في هذا البلد وعدم جرهم الى الفتنة والخوض في أمور صعبة لا تحمد عقباها. ولقد تطابقت آراؤنا مع غبطته. وتداؤنا واحد بدعوة جميع اللبنانيين الى العقل والبصيرة».

وأضـاف: «نرجو من جميع الزعماء السياسيين توجيه نداء الى الناس الذين نزلوا الى الشارع للعودة الى اعمالهم وبيوتهم، وان يجتمعوا الى طاولة الحوار للتفاهم في ما بينهم. ونحن واثقون اذا ما اجتمعوا بانهم سيتفقون على كلمة سواء تجمعهم». معتبراً «ان الطرق المتبعة حاليا لم تحل يوما اي مشكلة، بل انها تزيد الازمة والاحتقان بين الناس وتزيد الحقد. إن لبنان في حاجة الى الوحدة والحوار وان نكون قلبا واحدا ويدا واحدة لتجنب الفتن والمؤامرات».

أمـا السفير المصري فقال بعد لقائه رئيس تكتل «التغيير والاصلاح» النائب ميشال عون، ان مصر «عندما حذرت وطلبت العودة الى التشاور لم تدن بذلك اي تحرك. فالتحرك في الشارع هو تحرك ديمقراطي سلمي». واضاف: «نحن لم نعترض على أي تحرك شعبي لكننا حذرنا من فلتان الشارع».